"مونيتور": 2016 عام التنكيل بالشباب وحصد أرواحهم

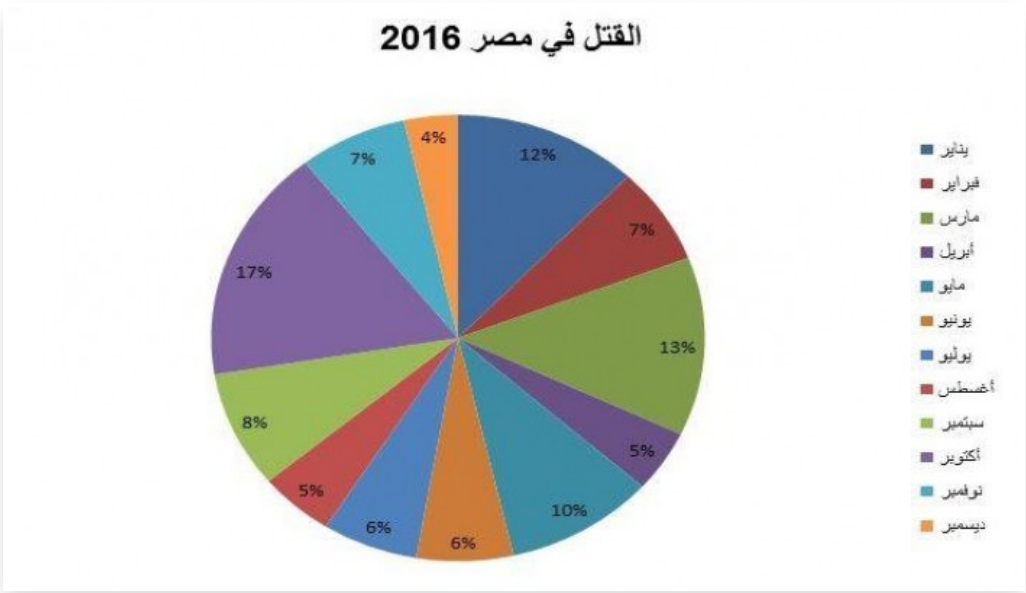

الأحد 1 يناير 2017 11:01 م

أصـدرت منظمـة هيومن رايتس مونيتور اليوم تقريرا تحت عنوان "عام التنكيل بالشـباب وحصد أرواحهم" ترصد ما وثقته من انتهاكات وجرائم ارتكبت من قبل سلطات الانقلاب بحق المواطنين في مصر خلال العام المنقضي 2016.

وذكرت المنظمـة في تقريرهـا أن حالاـت القتـل التي وثقتهـا خلال 2016 بلغت إجمـالاً 1539 حالـة قتل تنوعت مابين تصـفية جسدية وحملات أمنية ومداهمات وقذائف مدفعية، كان لسـيناء النصيب الأكبر فيها حيث قتل فيها 1300 مواطن منهم 7 نساء و34 من الأطفال جميعهم في سيناء.

وتـابع التقرير: وفي إضافـة لحالاـت القتـل خارج إطار القانون، قامت سـلطات الانقلاب بتنفيـذ حكم الإعـدام ضـد المعتقل السياسي "عادل حبارة"، بعد رفض المحكمة للطعن الذي تقدم به.

كما وثقت المنظمه 173 حالـة تعـذيب جماعي وفردي داخل مقار الاحتجاز بينها 60 حالة فردية والبقية تعذيب جماعي تسـبب التعذيب الشديد فيها إلى قتل 32 معتقلاً سياسيًّا وجنائيًّا.

وبحسب مصدر حكومي بلغ إجمالي عدد المُعتقلين داخل السـجون قارب على 80 ألف مُعتقل وثقت المنظمه منها خلال 2016 المنقضي 4388 حالة اعتقال.

فيما وصل عـدد المختفين قسـريًّا بحسب التوثيق فى المنظمة ما يقرب من 1117 حالة اختفاء قسري، وبلغت حالات الإهمال الطبي على مستوى السجون عمومًا مايقرب من 120 حالة في حاجة للعلاج، بينما توفي 104 في السجون ومقار الاحتجاز هذا العـام نتيجـة للإهمـال الطبي كمـا وثقت المنظمـة عـدد حالات الاضـراب داخل السـجون وبلغت مايقرب من 45 حالة إضراب احتجاجًا على الانتهاكات والجرائم المتواصلة.

وأكد التقرير أن مصـر تحتل المرتبة الأولى في إصدار الأحكام الجزافية التي تقضـي بالإعدام بحق مُناهضـي الانقلاب بعد أن بات القضاء سـلاح ووسـيلة انتقام وتصفية لخصومه السياسيين دون اعتبار لأدنى معاييير نزاهة الأحكام القضائية أو عدالتها، فتعمـد القضاء بشـقيه المدني والعسـكري النزول إلى معترك السـياسة وتجاهل قواعد العدالة القانونية والقضائية والجنائية في مقابـل الامتيـازات الـتي تقـدمها سـلطات الانقلاـب الـتي غضت الطرف عن جميع الخروقـات القانونيـة وسـير القضـايا والأحكام ولم تلتفت للمعايير الدوليـة ولا الحقوق الإنسانيـة في ظاهرة تهـدر كل القيم الإنسانيـة والحقوقية التي لم تحدث في تاريخ المحاكم المصرية من قبل.

رابط التقرير على المنظمة